الإجابة النموذجية لامتحان مقياس العقود التجارية الدولية - سنة أولى ماستر قانون الأعمال
السنة الجامعية: 2024-2025

❖ **السؤال الأول: حدد - مع التعليل - ما إذا كان العقد "دوليا" وفقا للمعيار المعتمد في القانون الجزائري.**

✓ **إجابة السؤال الأول:** تحديد مدى دولية العقد وفقا للمعيار المعتمد في القانون الجزائري مع التعليل. **(2 ن)**
يجب أن تتضمن الإجابة العناصر التالية:

أ. التأكيد على دولية العقد: يعتبر العقد دوليا وفقا للمعيار الاقتصادي المعتمد في القانون الجزائري. **(0.5 ن)**
ب. التعليل:
- العقد يمس مصالح اقتصادية لدولتين (إندونيسيا واليابان).
- يتضمن حركة عبر الحدود للقيم المالية والخدمات **(0.5 ن)** ويظهر ذلك جليا في تقديم خدمات تطوير رقمي مقابل مبلغ 2 مليار دولار **(1 ن)**.

❖ **السؤال الثاني: ينتمي هذا العقد إلى طائفة خاصة من العقود التجارية الدولية. حددها بدقة مع التعليل.**

✓ **إجابة السؤال الثاني:** تحديد الطائفة الخاصة التي ينتمي إليها العقد مع التعليل. **(2 ن)**
يجب أن تتضمن الإجابة العناصر التالية:

أ. تحديد الطائفة: ينتمي العقد إلى طائفة "عقود الدولة" وهي العقود التي تكون الدولة طرفا فيها وتمس بمصلحة حيوية فيها. **(0.5 ن)**

ب. التعليل:
- أحد أطرافه شركة مملوكة بالكامل للدولة **(ITECH)**. **(0.5 ن)**
- يتعلق العقد بمصلحة حيوية للدولة **(0.5 ن)** تتمثل في: تطوير المنظومة الرقمية الحكومية ضمن برنامج وطني استراتيجي (التحول الرقمي 2030) **(0.5 ن)**

❖ **السؤال الثالث: حدد - دون شرح- كل الحالات التي تؤدي إلى تطبيق قانون الدولة المتعاقدة على هذا العقد.**

✓ **إجابة السؤال الثالث:** تحديد حالات تطبيق قانون الدولة المتعاقدة (إندونيسيا) على العقد. **(2 ن)**
يجب ذكر الحالات التالية بدقة:

أ. **النص القانوني:** نص قانون الدولة المتعاقدة على خضوع هذا النوع من العقود لقانونها. **(0.5 ن)**
ب. **الإرادة التعاقدية:** اتفاق الأطراف صراحة على تطبيق قانون الدولة المتعاقدة. **(0.5 ن)**
ت. **قواعد الإسناد:** إحالة قواعد الإسناد الاحتياطية إلى تطبيق قانون الدولة المتعاقدة. **(1 ن)**

❖ **السؤال الرابع: حلل مدى إمكانية إعمال الدفع المتمسك به من طرف ITECH والحكومة الإندونيسية.**

✓ **<u>إجابة السؤال الرابع</u>:** تحليل مدى إمكانية الدفع بالحصانة التنفيذية. **(6 ن)**

يجب أن تتضمن الإجابة التحليل التالي:

أ. **الموقف:** الدفع بالحصانة التنفيذية لا يمكن إعماله في قضية الحال. **(1 ن)**

ب. التعليل:

- قبول **ITECH** كمؤسسة عمومية مملوكة للحكومة الإندونيسية للتحكيم في العقد يشكل تنازلا ضمنيا منها عن الحصانة التنفيذية **(2.5 ن)**.
- في قضية الحال شركة **ITECH** طرف في نزاع ناتج عن عقد تجاري دولي يحكمه القانون الخاص وليس العام من منطلق أنها تصرفت فيه كشخص من أشخاص القانون الخاص ولا يمكنها بالتالي التذرع بمظاهر سيادتها بما في ذلك الحصانة التنفيذية **(2.5 ن)**.

❖ **السؤال الخامس: ميز- مع التعليل- نطاق التنفيذ على ما تمتلكه ITECH من أصول في اليابان.**

✓ **<u>إجابة السؤال الخامس</u>:** تمييز نطاق الأصول التي يطالها التنفيذ. **(3 ن)**

يجب أن تتضمن الإجابة التمييز التالي:

أ. **الأصول القابلة للتنفيذ:** المركز التجاري في طوكيو والمخزن التابع له. **(0.5 ن)**
التعليل: موجهة لنشاط تجاري بحت (تسويق وتخزين المنتجات) وبالتالي تدخل في نطاق التنفيذ **(1 ن)**.

ب. **الأصول غير القابلة للتنفيذ:** المركز التقني ومركز الأمن السيبراني في أوساكا. **(0.5 ن)**
التعليل: مخصصة لنشاط سيادي (دبلوماسي وأمني) وبالتالي تخرج عن نطاق التنفيذ **(1 ن)**.

❖ **السؤال السادس: فرضا أن شرط التحكيم لم يكن مدرجا في العقد وأن شركة JAI لجأت إلى القضاء الياباني. فهل كان بإمكان ITECH، كشركة حكومية، رفض الخضوع لهذا القضاء. علل إجابتك.**

✓ **<u>إجابة السؤال الخامس</u>:** تحليل مدى إمكانية رفض شركة الخضوع للقضاء الياباني (أي تمسكها بالحصانة القضائية). **(5 ن)**

يجب أن تتضمن الإجابة التحليل التالي:

أ. **الموقف:** لا يجوز لشركة ITECH التمسك بالحصانة القضائية. **(1 ن)**

ب. التعليل:

- **من حيث طبيعة النزاع:** يخضع للقانون الخاص ويدخل في اختصاص القضاء العادي. **(2 ن)**
- **من حيث تصرف الشركة:** تصرفت ITECH في العقد كشخص من أشخاص القانون الخاص وهو ما يشكل قرينة على القبول المسبق بالتخلي عن الحصانة القضائية. **(2 ن)**